Zagazig J. Agric. Res., Vol. 47 No. (6) 2020 1569-1582

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

قيـــاس أثـــر الســـياســـة الضـريبيـــة علـــى التنميـــة الاقتصـــادية فـــي بنجـــلادش

أسماء أبوبكر محمد أحمد يوسف[1]*– عبدالرحيم الشحات البحطيطي[2]

1- قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق- مصر

2- قسم العلوم الاقتصادية - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 06/10/2020 ; Accepted: 10/11/2020

الملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى قياس الأثر الإجمالى للسياسات الضريبية على التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش، وذلك للوقوف على أهم السياسات الضريبية المحفزة للتنمية الاقتصادية فى تلك الدولة، بالإضافة إلى دراسة الهيكل الضريبى (أنواع الأوعية الضريبية) ببنجلاديش وأثره على النمو الاقتصادى، وذلك من أجل تحديد أى الأوعية الضريبية المحفزة للنمو الاقتصادى ببنجلاديش، وبالتالى يمكننا ذلك من رسم سياسات مالية واقتصادية سليمة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادى من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من الأوعية الضريبية المحفزة للنمو، فى مقابل التقليل بقدر الإمكان من الإيرادات الضريبية القادمة من الأوعية الضريبية المثبطة للنمو الاقتصادى، وذلك خلال الفترة (2000-2018)، وقد إعتمدت الدراسة فى تحقيق ذلك على التحليل النظرى، والتحليل البيانى، وعلى المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية وإستقصاء الأثر طويل الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات الضريبية المتبعة فى بنجلاديش وما يؤول إليه من زيادة الإيرادات الضريبية تحفز زيادة معدلات التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الناتج أو البشر، كما يعد الإنفاق الحكومى قناة الإنتقال الرئيسية والتى تعمل على نقل الأثر الإيجابى للسياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية، فى حين كان للسياسة الضريبية المتبعة تأثير غير مباشر سلبى على التنمية من خلال تخفيض الإدخار، كما أنه يجب على الحكومة المركزية ببنجلاديش تحفيز النمو الاقتصادى من خلال رسم سياسات ضريبية تسمح بزيادة الإيرادات الضريبية من وعاء الدخل والأرباح فى المقام الأول، وبدرجة أقل من التجارة الدولية.

الكلمات الإسترشادية: السياسة الضريبية، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، بنجلاديش.

المقدمـة والمشكلة البحثية

تهدف السياسة الضريبية إلى رفع كفاءة النمو الإقتصادى من خلال نمو الإستثمارات وزيادة أعداد المشتغلين لإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، وتعمل السياسة الضريبية بالتنسيق مع السياسة النقدية على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية فى الإقتصاد المحلى، حيث أن السياسة الضريبية المثلى هي التى تعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، من خلال الدفع بعدد من التعديلات التشريعية الإضافية، وذلك من أجل زيادة معدلات التشغيل وتوفير موارد مالية تسمح بالإنفاق على الخدمات، حيث أن ضبط مؤرقات الإقتصاد الكلي وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة، والتضخم والميزان التجاري وخفض معدلات الإستهلاك ورفع معدل الإستثمار وتنمية المصادر الرافعة للنمو وزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى من أهم أهداف السياسات المالية والنقدية.

وتحظى الضرائب بأهمية بالغة، فهى تنظم فى إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسى للنفقات العامة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقتطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان تغطية نفقات الدولة بصفة مستمرة، وتسعى كل الدول متقدمة كانت أو نامية لرسم سياستها الضريبية وفقاً لتقلبات النظام الاقتصادي المتبع.

وتمر دول العالم بتحولات هامة، تقتضيها التطورات الإقتصادية العالمية المعاصرة، الناجمة عن تعاظم تيارات العولمة الإقتصادية والمالية. ويتطلب التفاعل مع هذه التطورات تعديل سياسات الإقتصاد الكلى، بما فى ذلك السياسة الضريبية، بهدف الحد من الآثار المعاكسة للإتجاهات التصادمية مع التيارات العولمية العنيفة علي المتغيرات الإقتصادية الكلية. وهذا يقتضي من الدول إصلاحات واسعة النطاق، على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، تصاغ وفق رؤية كلية عالمية شاملة، وإن كانت محلية/قومية على صعيد التطبيق. ولقد أخذت المنظمات الإقتصادية الدولية على عاتقها، بما لها من نفوذ سياسى لا يضارع، مهمة صياغة وبلورة هذه

*** Corresponding author: Tel.:** +201140006698
E-mail address: asmaa.abobakr159@gmail.com

الإستراتيجيات الإصلاحية، والإشراف على تنفيذها فى مختلف دول العالم قاطبة (**الشهابى، 2005**).

وأصبحت الأهداف الإقتصادية من الأهداف الأساسية للسياسة الضريبية من خلال إستخدام الحوافز الضريبية كأداة لتحقيق تلك الأهداف عن طريق التأثير على النشاط الإقتصادى وتوجيهه لتحقيق النمو الإقتصادى للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وخاصة القطاع الصناعى الذى يمثل مرتبة متقدمة من حيث الأهمية النسبية للإقتصاد القومى، نتيجة لعلاقاته التشابكية القوية من العديد من القطاعات الإنتاجية، علاوة على دوره فى تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات، مما يعكس الأهمية الكبيرة للسياسة الضريبية التى تهدف إلى تشجيع وتحفيز الإستثمارات الوطنية والأجنبية لتوفير البيئة الملائمة لنمو النشاط الإقتصادى للإضطلاع بالدور الرئيسى فى تحقيق التنمية الإقتصادية.

مشكلة البحث

يثار الجدل القائم حول أهمية الدور الذى تلعبه السياسة الضريبية عن طريق ما يتم تقريره من حوافز وإعفاءات ضريبية، وإختلاف السياسة الضريبية وتوجهاتها من آن لآخر بهدف جذب وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص العمل لدعم كفاءة النمو الإقتصادي، حيث تعد الحوافز والإعفاءات الضريبية إيرادات ضريبية مضحي بها وتؤثر على حجم الإيرادات العامة للدولة اللازمة للإنفاق على متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتعانى الكثير من الدول النامية من مشكلة ندرة الموارد المالية، مما يمثل عائقا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تأتي أهمية الحوافز الممنوحة لهذه الاستثمارات لزيادة حجمها. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة الاجابة عن السؤال التالى:

هل تعزز السياسة الضريبية المتبعة في بنجلادش على دعم التنمية الاقتصادية بها؟

أهداف البحث

تأسيساً على ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى بيان دور السياسة الضريبية فى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية فى بنجلاديش من خلال الآتي:

1. توضيح دور وأهمية السياسات الضريبية فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. محاولة التعرف على أبعاد مشكلة التهرب الضريبى، واتفاقيات منح الازدواج الضريبى وتجنب ما ينتج عنها من سلبيات على بنجلاديش.
3. دراسة الهيكل الضريبى (أنواع الأوعية الضريبية) ببنجلاديش وأثره على النمو الاقتصادى. من أجل تحديد أى الأوعية الضريبية المحفزة للنمو الاقتصادى ببنجلاديش. وبالتالى يمكننا ذلك من رسم سياسات مالية واقتصادية سليمة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادى من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من الأوعية الضريبية المحفزة للنمو، فى مقابل التقليل بقدر الإمكان من الإيرادات الضريبية القادمة من الأوعية الضريبية المثبطة للنمو الاقتصادى.
4. تحليل وقياس الأثر الإجمالى للسياسات الضريبية ككل على التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش، وبالتالى تحديد ما إذا كانت السياسات الضريبية المختلفة التى تتبعها بنجلاديش والتى ينعكس أثرها فى حجم الإيرادات الضريبية النهائية، ونسبتها من الناتج المحلى، تؤثر على مستوى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى بنجلاديش، أى على تنميتها الاقتصادية.

وعليه ترجع أهمية الدراسة إلى عدة إعتبارات من أهمها، ما يلي:

1. من المتوقع أن يساهم هذا البحث فى التعرف على مدى فاعلية السياسة الضريبية فى تأثيرها على كفاءة الإقتصاد البنجلاديشى، من خلال دراسة النتائج التى ترتبت على تلك السياسات وتحديد الأنسب منها، والإبتعاد عن تأثيراتها السلبية على جذب الإستثمارات وخلق الوظائف للوصول إلى السياسة الضريبية المثلي التي تعمل على الإستخدام الأمثل للمواد الإقتصادية.
2. التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية وبعض المتغيرات الإقتصادية على المستوي الكلي، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة أمام واضعي السياسة الضريبية.
3. توضيح الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية فى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

فرضية البحث

تم وضع فرضيات الدراسة فى ضوء مشكلة الدراسة، والفكر الاقتصادى، والدراسات التطبيقية السابقة والتى تناولت علاقة السياسة الضريبية بالتنمية الاقتصادية، وبالتالى سيتم اختبار مدى صحة الفرضيتين التاليين:

H_1: يوجد تأثير إيجابى مباشر للسياسات الضريبية المتبعة على التنمية الاقتصادية ببنجلاديش.

H_2: يوجد تأثير إيجابى غير مباشر للسياسات الضريبية المتبعة على التنمية الاقتصادية ببنجلاديش من خلال قناة النفقات الحكومية والإدخار.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد إعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة للأبحاث العلمية، والتقارير والدوريات والمراجع باللغة العربية والإنجليزية والمقالات والمؤتمرات

والندوات، وكذلك بيانات بعض الجهات المحلية والدولية بالإضافة إلى بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وذلك للعديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بموضوع البحث.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج أو التحليل الاستقرائى فى تحليل السياسة الضريبية من خلال التعرُف على مفهومها وخصائصها وأهدافها والنظريات المفسره لها وطرق قياسها، وكذلك تحليل الأثار الاقتصادية للسياسات الضريبية على كافة المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية وتأثيرها الإجمالى فى عملية التنمية، وذلك من خلال ما ورد بالأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة الخاصة بأثر السياسة الضريبية على مؤشرات التنمية.

ويتم قياس السياسة الضريبية بإستخدام مؤشرين وذلك للتحقُق من قوة النتائج وهما:

- الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي).
- الضرائب على السلع والخدمات (% القيمة المضافة للصناعة والخدمات).

ونظراً لأن التنمية عملية متعددة الأبعاد، فسوف يتم التعبير عنها بإستخدام مؤشرين هما:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (GDPc) كتعبير عن التقدم المادى.
- ومؤشر التنمية البشرية (HDI) كتعبير عن تنمية البشر.

وتعتمد الدراسة أيضاً على التحليل الكمى (المنهج القياسى) لتحليل العلاقة بين السياسات الضريبية المتبعة والتنمية ببنجلاديش، وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (Ordinary Least Square) لتحليل السلاسل الزمنية وإستقصاء الأثر طويل الأجل للسياسات الضريبية على عملية التنمية (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر). وقد تم الإعتماد على هذه المنهجية نظراً لقصر الفترة الزمنية المستخدمة فى التحليل، كما تم التحليل بإستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views 10).

بعض المصطلحات الضريبية وتطور النظام الضريبي

مفهوم السياسة الضريبية

نال تعريف السياسة الضريبية إهتمام العديد من الباحثين في مجال الإقتصاد بشكل عام والمالية العامة والتشريع الضريبي علي وجه التحديد، لما له من تأثير ودور في تحقيق المستهدفات القومية، وتحريك عجلة الإقتصاد عن طريق توفير المبالغ النقدية اللازمة لدعم الموازنة العامة وتضييق فجوة العجز من خلال سد الفجوة بين الايرادات والمصروفات داخل الموازنة. وسيعرض جدول 1 التالى عدد من المفاهيم المتعلقة بالسياسة الضريبية والتي تم تقديمها من خلال عدد من الدراسات والبحوث:

وفي ضوء المفاهيم السابقة يمكن للباحثة تقديم عدد من الملاحظات أهمها:

- تشتق السياسة الضريبية من الأهداف المرسومة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- تستخدم الدولة كافة الاساليب الممكنة في تحقيق الأهداف المستهدفة من السياسة الضريبية.
- تراعي السياسة الضريبية الأثار المباشرة وغير المباشرة لتطبيقها من خلال تقييم الدولة.
- لا يستهدف تطبيق السياسة الضريبية تحقيق الأهداف المالية فحسب بل تمتد لتشمل أبعاد أخرى كالأبعاد الاجتماعية والبيئية.
- تساهم السياسة الضريبية المتوازنة في دفع عجلة نمو الاقتصاد القومي.
- لم يعد رسم السياسة الضريبية بمعزل عن السياسات المالية الأخرى، بل أصبحت أداه مكملة في تحقيق باقي الأهداف الاقتصادية.

تطور النظام الضريبي في بنجلادش

منظور تاريخي (Clotfelter, 2007)

- تم إدخال الضرائب في شبه القارة الهندية لزيادة التمويل من أجل تعويض عجز الإيرادات الناجم عن تمرد Sepoy عام 1857. فبعد التمرد، إستولت الحكومة البريطانية على حكم الهند من شركة الهند الشرقية، والتي كانت في حالة مالية سيئة. وللخروج من الأزمة، قدم العضو المالى في الهند، مشروع قانون إلى الهيئة التشريعية الهندية بعنوان "قانون فرض واجبات على الأرباح الناشئة من الممتلكات والمهن والصفقات والمكاتب" عام 1860.
- ومع ذلك، لم يعمل القانون بشكل جيد في عام 1865 وأعيد تقديمه في عام 1867 كضريبة منشأ، والذى تم تحويله بعدها إلى ضريبة دخل عادية في عام 1869. وعلى الرغم من تحسن هذا النظام الضريبي في الشكل والتغطية على مدار السنين، إلا أنه تم إلغائه تمامًا في 1873-1874 عندما كان هناك فائض مريح في الميزانية (**Bala, 2009**). ولكن فى عام 1879-1880 تم فرض ضرائب ترخيص واستمر حتى 1885.
- وفي عام 1886، اعتمدت الحكومة الهندية قانون ضريبة الدخل الهندي، الذي تم تعديله مرة أخرى بشكل كبير في عام 1916. وفي عام 1922 اعتمدت الحكومة الهندية "قانون ضريبة الدخل" وأسست مجلس الإيرادات الداخلية بإعتباره أعلى سلطة لضريبة الدخل.

جدول 1. مفاهيم السياسة الضريبية

الباحث	تعريف السياسة الضريبية
حجازي (1998)	هي مجموعة الانشطة التي تخطط الجهات الحكوية لها عن عمد وتستخدم في ذلك كل الادوات الضريبية المتاحة والمحتملة بهدف اثار مقصورة، وتجنب أثار أخرى ضارة بما يتوافق مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
سلام (1970)	هي ماتقوم به الدولة وفقا لاستراتيجية تضعها لتطبقها في شئونها الضريبية لتحقيق أهدافها ماليا أوسياسيا أواقتصاديا أواجتماعيا، وتعمل على تحقيقها بواسطة لك السياسة.
عثمان (2004)	هي مجموعة من الأنشطة المتكاملة الي هدف الجهات المسئولة لتنفيذها مستخدمة في ذلك مصادر ضريبية فعلية ومحتملة، فيكون لها توابع سياسية واقتصادية واجتماعية مرغوب فيها لتحقيق أهداف الدولة.
معوض (2013)	هي ما تستخدمه الدولة من فنون معتمدة في ذلك على جميع الامكانيات والأساليب الضريبية الممكنة، الحالية والمتوقعة لتتوافق مع اهدفها السياسية والاقصادية الاجتماعية.

وقد حاول "القانون" معالجة القليل من القضايا الأساسية، مثل الأسس فى تقييم الدخول والأرباح والمكاسب، واختيار دافع الضرائب، وغيرها، ولكنه لا يزال استمرارًا للنظام الضريبي المركزي للحكم البريطاني وآراء الناس واهتماماتهم لم تنعكس بطريقة منظمة.

- وبنجلاديش، كجزء من شبه القارة الهندية، ورثت نظام الضرائب البريطاني الهندي، المستخدم حتى وقت طويل بعد تحريرها من باكستان في عام 1971. ومع ذلك، خلال النظام الباكستاني من 1947 إلى 1970، كان هناك تغيير كبير في أرض البنغال الملكية: حيث تم إلغاء التسوية الدائمة لإيرادات الأراضي.
- ونظام التسوية الدائمة لعام 1793، منح أصحاب الأرض الزامندوريين السيطرة الكاملة على الأراضي، حيث يعتمد بقاء المزارع على رحمة الزمندار. حيث تم إدخال الزمندار في نظام الدولة الاستعمارية. كما حصلوا على امتياز امتلاك حقوق الملكية بمعدل ثابت دائمًا من إيرادات الأراضي (**Islam, 2003**). وقد فشل نظام Zamindar في إحداث أي تغيير اجتماعي أو تحسن فى إنتاج ورفاهية السكان الـ Rayots. حيث استحوذ الزامندوريين على الثروة من أجل معيشتهم الفاخرة. وتم استخراج الفوائض من الـ Rayots بشكل مستمر ومنهجي.
- وقد أدى ذلك إلى "انتفاضة الفلاحين"، الذين طالبوا بإلغاء التسوية الدائمة في العديد من الأماكن المختلفة في البنغال. وقد حصل هذا المطلب أيضًا على اهتمام سياسي، مما أدى لقيام حزب "Krishok Proja" المنتخب من إصدار قانون المرابين لعام 1940، الذي ألغى العديد من الرسوم والضرائب غير المبررة التي فرضها نظام Zamindar ومنح أيضًا حقوق الإشغال لجميع فئات الـ Rayots. مع الدفع المباشر لضرائب الأراضي للحكومة. وبالتالى تم إلغاء الإرث الاستعماري للتسوية الدائمة (**Islam, 2003**).
- وعلى الرغم من أن العمليات السياسية آنذاك نجحت في إلغاء بعض الإرث الاستعماري، فقد استمرت حكومة الولاية في اتباع النظام الضريبي الاستعماري. فحتى بعد تحرير بنجلاديش، اتبعت البلاد قانون ضريبة الدخل البريطانية الهندية لعام 1922. وفي عام 1984 فقط قامت بنجلاديش باستبدال قانون ضريبة الدخل لعام 1922 من خلال إدخال قانون ضريبة الدخل لعام 1984.

ومن المفارقات أن كلا النظامين الضريبيين (على سبيل المثال، قانون ضريبة الدخل لعام 1922 ومرسوم ضريبة الدخل لعام 1984 وما بعده) اللذين طبقتهما بنجلاديش تم تطويرهما وسنهما دون أي استشارة مع أصحاب المصلحة، خاصة مع دافعي ضريبة الدخل. حيث نشأ السابق مع الهيمنة البريطانية في شبه القارة الهندية وتم تطويره لاحقًا في غياب الديمقراطية في بنجلاديش. ومع ذلك، فإن بنجلاديش تتمسك بمقترح ديمقراطي للغاية بشأن الضرائب والنظام الضريبي. حيث تنص المادة 83 من دستور بنجلاديش على أنه "لا يجوز فرض أو تحصيل أي ضريبة إلا بموجب سلطة قانون برلماني".

نظام الإيرادات الحالي في بنجلادش

يتكون النظام المالي الحالي لبنجلاديش من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والتى يتحكم بها مركزياً المجلس الوطني للإيرادات (National Board of Revenue) (NBR). كما يتم توليد الإيرادات بشكل غير مركزى وبموجب قوانين وأعمال الوزارات ذات الصلة. وتشمل ضرائب NBR على الأتى **(Khan and Sadique, 2014)**:

- الرسوم الجمركية (Customs Duty).
- ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax) (VAT).

- الرسوم التكميلية (Supplementary Duty) (SD).
- ضرائب الدخل الشخصي (Personal Income Taxes) (PIT).
- ضرائب دخل الشركات (Corporate Income Taxes) (CIT).

حيث تخضع ضريبة دخل الأفراد والشركات، والذى يعد أكبر مصدر منفرد للضرائب المباشرة، لقانون ضريبة الدخل لعام 1984. وتتكون قوانين ضريبة الدخل من القوانين التالية (بصرف النظر عن القانون الأساسي) (**Bala, 2009**):

- قانون ضريبة الدخل لعام 1984 - القانون الأساسي؛
- قواعد ضريبة الدخل لعام 1984؛
- SRO. (القواعد النظامية والنظام) / إشعار الجريدة؛
- تعميم ضريبة الدخل.
- أمر عام أو خاص؛
- شرح/مذكرة مكتبية.
- أحكام محكمة الاستئناف لواقع مماثل؛
- الأحكام الصادرة عن شعبة المحكمة العليا بشأن مسألة القانون؛ و
- أحكام دائرة الاستئناف بناء على حكم من محكمة العدل العليا.

إلى جانب الدخل المالي من المصادر المباشرة (مثل ضريبة الدخل)، تولد بنجلاديش حصة كبيرة من إيراداتها من المصادر غير المباشرة من خلال رسوم الاستيراد والضرائب (الرسوم الجمركية). تُدفع الرسوم الجمركية عادة على البضائع التالية:

أ- السلع المستوردة والمصدرة.

ب- البضائع التي يتم إحضارها من أي دولة أجنبية إلى أي مركز جمركي ودون دفع الرسوم هناك، يتم نقلها أو نقلها إلى أي مركز جمركي آخر أو استيرادها منها؛

ت- البضائع الواردة من مركز جمركي إلى آخر.

وبالنسبة للتشريعات الرئيسية المتعلقة بالجمارك ورسوم الاستهلاك هي (**Mansur, 2015**):

- قانون الضريبة المركزية والملح، 1944؛
- القواعد المركزية للمكوسات والملح، 1944؛
- قانون واجبات الحماية لعام 1950؛
- قانون الجمارك لعام 1969؛
- قانون التعرفة الجمركية لعام 2000/1969؛

كانت الرسوم الجمركية أكبر المساهمين في الإيرادات الضريبية حتى أواخر الثمانينيات. وذلك عندما بدأت تنخفض، بسبب انخفاض الأسعار والضرائب للامتثال لمطالب التجارة العالمية والعولمة والسياسات المالية لتحرير السوق، وكذلك لتحويل الاقتصاد من التجارة إلى التصنيع المحلي. ثم أصبح من الضروري التفكير في خيارات أخرى لتوليد الإيرادات. بالنظر إلى السياق، اقترح البنك الدولي في عام 1986 إدخال ضريبة القيمة المضافة في بنجلاديش. بهدف زيادة توليد الإيرادات للحكومة وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث تم تمرير قانون ضريبة القيمة المضافة لعام 1991 في البرلمان الوطني. ويحتوي هذا القانون على أكثر من 70 قانونًا يُنظم النشاط التجارى بدءاً من التسجيل إلى عقوبات عدم الامتثال. كما أنها توضح هيكل سلطة ضريبة القيمة المضافة والسلطة التي قد تمارسها على الشركات فيما يتعلق بالضرائب الثلاث داخل نطاق القانون كما يتطلب الوضع (**Devereux and Griffith, 2003**).

والعوامل الأخرى التي أثرت على تطبيق ضريبة القيمة المضافة كانت التعقيدات وعدم الكفاءة في تنفيذ قانون ضريبة المبيعات لعام 1982 وقانون ضريبة مبيعات الأعمال لعام 1982. ومن ثم دخل قانون ضريبة القيمة المضافة لعام 1991 حيز التنفيذ، ليحل محل قوانين ضريبة المبيعات وضريبة دوران الأعمال (**Faridy and Sarker, 2011**).

قياس أثر السياسة الضريبية

نحاول هنا قياس أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية فى دولة بنجلاديش، وذلك للوقوف على أهم السياسات الضريبية المحفزة للتنمية الاقتصادية فى تلك الدولة. وخاصة أن السياسة الضريبية ما هى إلا جزء من السياسات الإقتصادية المختلفة، وأن تحقيق التناسق بين مكونات السياسة الضريبية من جهة وبين بقية السياسات الاقتصادية من جهة أخرى يعد من الأمور الضرورية والحتمية لتحقيق أهداف المجتمع. فالسياسة الضريبية والتي هي أحد مكونات السياسة المالية تلعب دورا مهما وأساسياً في التأثير على كافة فروع الاقتصاد، ولذلك فان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرتفعة يتطلب وضع سياسات فعالة لتذليل العقبات واستخدام اكثر الوسائل والاجراءات كفاءة لتحقيق الأهداف المحددة، الأمر الذي يتطلب تطوير المجتمع والهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهذا يتطلب جهوداً ضخمة تؤديها دولة نجلاديش ممثلة بوزارة المالية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والقيام بدور رئيسي وفعال ووضع السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسات المالية وتوجيهها لحل عقبات التنمية باستخدام الاساليب المباشرة وغير المباشرة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق جو من الإستقرار والتوازن وفق السياسة العامة للدولة والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها.

النموذج المستخدم وتوصيف المتغيرات:

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية فى دولة بنجلاديش، فسوف تعتمد الدراسة التطبيقية فى تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية لدولة بنجلاديش خلال الفترة (2001-2016) بإجمالى 15 مشاهدة. وقد تم إختيار تلك الفترة تحديداً بناءاً على مدى توافر البيانات وخاصة المعبرة عن السياسة الضريبية، وقد تم الحصول على تلك المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولى (World Bank Database) (WB).

ونظراً لصعوبة القياس التطبيقى للسياسات الضريبية، وذلك نظراً لأن السياسات الضريبية تمثل مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات الضريبية التى تتخذها الحكومات من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل تخفيض مستويات التضخم أو زيادة معدلات النمو الاقتصادى أو تشجيع الإستثمارات إلى أخره من الأهداف. وعليه فالسياسات الضريبية المثلى تختلف بإختلاف الأهداف الاقتصادية المرجوة. فإذا كان هدف الحكومة هو تخفيض عجز الموازنة العامة، فستكون السياسة الضريبية المثلى هى السياسة التى تعمل على تعظيم الإيرادات الضريبية دون الإضرار بالأنشطة الاقتصادية، بينما إذا كان هدف الحكومة هو تخفيض معدل البطالة، فستكون السياسة الضريبية المثلى هنا هى السياسة التى تعمل على زيادة مستوى النمو الاقتصادى بشكل كبير أو تعمل على جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبناءاً عليه؛ فى سبيل الوصول إلى أفضل توصيف للظاهرة الاقتصادية المدروسة وهى (السياسات الضريبية) ببنجلاديش، فسوف نستدل هنا على جودة السياسات الضريبية المتبعة فى بنجلاديش من خلال نتائجها. ويتم ذلك على مرحلتين كما يلى:

فى المرحلة الأولى

سوف نقوم بدراسة الهيكل الضريبى (أنواع الأوعية الضريبية) ببنجلاديش وأثره على النمو الاقتصادى. وتُعد هذه الخطوة مهمة من أجل تحديد أى الأوعية الضريبية المحفزة للنمو الاقتصادى ببنجلاديش. وبالتالى يمكننا ذلك من رسم سياسات مالية واقتصادية سليمة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادى من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من الأوعية الضريبية المحفزة للنمو، فى مقابل التقليل بقدر الإمكان من الإيرادات الضريبية القادمة من الأوعية الضريبية المثبطة للنمو الاقتصادى.

فى المرحلة الثانية

سوف نقوم بدراسة الأثر الإجمالى للسياسات الضريبية ككل على التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش، وبالتالى تحديد ما إذا كانت السياسات الضريبية المختلفة التى تتبعها بنجلاديش والتى ينعكس أثرها فى حجم الإيرادات الضريبية النهائية، ونسبتها من الناتج المحلى، تؤثر على مستوى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى بنجلاديش، أى على تنميتها الاقتصادية.

وفيما يلى توصيف للنموذج الاقتصادى المستخدم والمتغيرات المستخدمة فى كل مرحلة:

قياس أثر الهيكل الضريبى على النمو الإقتصادى

وهنا سوف تستخدم الدراسة مقياس معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى ($RGDP_C$_growth) للتعبير عن المتغير التابع وهو النمو الاقتصادى. بينما للتعبير عن المتغيرات المستقلة وهى الهيكل الضريبى، فسوف تستخدم الدراسة متغيرات لأربعة أوعية ضريبية رئيسية تشكل فى مجموعها إجمالى الإيرادات الضريبية فى بنجلاديش وهى:

- ضرائب على الدخل، والأرباح، والأرباح الرأسمالية (Income Taxes).
- ضرائب على السلع والخدمات (Product Taxes).
- ضرائب على التجارة الدولية (International trade Taxes).
- ضرائب أخرى (Other Taxes).

وعليه سوف تستخدم الدراسة الحالية النموذج التالى لدراسة أثر الهيكل الضريبى على النمو الإقتصادى فى بنجلاديش فى الشكل الخطى كما يلى:

$$GDPc_{growth_t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Income Taxes}_t + \beta_2 \text{Pro}$$

(1)

وبالنظر للسمات الرئيسية لبيانات الدراسة للفترة (2001-2016) فيمكننا ملاحظة الأتى:

يتضح أن معدل النمو الاقتصادى فى بنجلاديش يأخذ إتجاه عام صاعد، حيث إرتفع من 1.96% عام 2002 إلى 5.95% عام 2016. وبالتالى فإن متوسط معدل النمو الاقتصادى ببنجلاديش يبلغ 4.5% سنوياً. وبالنسبة للمتغيرات المستقلة وهى متغيرات الهيكل الضريبى فيتضح أن الضرائب على إستهلاك السلع والخدمات تُعد من أكبر الأوعية الضريبية المساهمة فى الحصيلة الضريبية الإجمالية بمتوسط يبلغ 37.5% من إجمالى الضرائب ببنجلاديش. ويأتى فى المرتبة الثانية الضرائب على التجارة الدولية بمتوسط نسبة مساهمة تبلغ 34.3% من إجمالى الضرائب، يليها الضرائب على الدخل والأرباح بمتوسط حصيلة يبلغ 23.8% من إجمالى الضرائب، وأخيراً الضرائب الأخرى والتى تُعد أقل الأوعية الضريبية حصيلة بمتوسط نسبة مساهمة تبلغ 4.4% من إجمالى الضرائب.

وبالتالى فنجد أن الضرائب على السلع والخدمات تشكل 28.9% من الإيرادات الحكومية فى المتوسط، يليها الضرائب على التجارة الدولية والتى تساهم بنسبة 26.3% من الإيرادات الحكومية، ثم الضرائب على الدخل والأرباح والتى تشكل 18.5% من الإيرادات الحكومية، وأخيراً الضرائب الأخرى والتى تشكل نسبة ضئيلة من الإيرادات الحكومية تعادل 3.4% فى المتوسط. وبالتالى يتضح أن الهيكل الضريبى ببنجلاديش يمثل 77.1% من إجمالى الإيرادات الحكومية. وأن باقى النسبة والبالغة 22.9% ترجع إلى إيرادات أخرى وأهمها الرسوم الحكومية، والمخالفات، وريع الموارد الطبيعية إذا كانت متوفرة وغيرها. ويؤكد ذلك على أهمية الضرائب والذى يُعد المحور الرئيسى لتمويل الأنشطة الحكومية المختلفة.

كما تتجه السياسات الضريبية فى بنجلاديش إلى زيادة الحصيلة الضريبية من أوعية الدخل والأرباح، ومن إستهلاك السلع والخدمات فى مقابل تقليل الحصيلة الضريبية من أوعية التجارة الدولية والضرائب الأخرى. حيث نجد أن الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات تأخذ إتجاه عام صاعد بإستمرار (وإن كان هناك بعض التقلبات قصيرة الأجل فى الضرائب على السلع والخدمات والتى ترجع إلى تأثر إستهلاك المواطنين بمستوى النمو الاقتصادى والدورات الاقتصادية). فى المقابل نجد إتجاه عام هابط للضرائب على التجارة الدولية والضرائب الأخرى.

وقد يرجع ذلك إلى إتباع بنجلاديش لسياسات ضريبية تعمل على تشجيع النمو الاقتصادى من خلال جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالى تعمل على تقليل نسب الضرائب على الصادرات والواردات (الرسوم الجمركية)، لتشجع الإستثمارات الأجنبية على إستيراد المواد الخام والألآت والمعدات، وتصدير المنتجات النهائية بتكلفة معقولة.

ويوضح جدول 2 تحليل الإرتباط من الدرجة الصفرية بين متغيرات النموذج القياسى الأول. وذلك بإستخدام الإرتباطات ثنائية المتغير (bivariate correlations). هذه الإرتباطات ثنائية المتغيرات تسمح لنا بالتحقق الأولى من العلاقات المفترضة.

ويتضح من مصفوفة الإرتباط السابقة العديد من النتائج المثيرة للإهتمام كما يلى:

- أن أوعية الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات ترتبط إيجابياً بمعدل النمو الاقتصادى ببنجلاديش. فى المقابل كانت الأوعية الضريبية المتبقية وهى الضرائب على التجارة الدولية، والضرائب الأخرى ترتبط سلبياً من النمو الاقتصادى ببنجلاديش. (ويُستثنى من ذلك إرتباط الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من إجمالى الضرائب والذى كان إرتباطه سلبى ضعيف مع النمو الاقتصادى).
- وبالتالى تُشير تلك النتائج إلى أن زيادة الحصيلة الضريبية من الدخل والأرباح ومن إستهلاك السلع والخدمات يرتبط معه بالضرورة إرتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى ببنجلاديش. والعكس بالنسبة للضرائب على التجارة الدولية والضرائب الأخرى حيث أن زيادة الحصيلة الضريبية من هذين الوعائين يرتبط معه بالضرورة إنخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى ببنجلاديش.
- كذلك نجد أن أكثر الأوعية الضريبية إرتباطاً بالنمو الاقتصادى ببنجلاديش كانت الضرائب على الدخل والأرباح، يليها الضرائب الأخرى، ثم الضرائب على التجارة الدولية، وأخيراً الضرائب على إستهلاك السلع والخدمات.
- وبالنسبة لإرتباط الأوعية الضريبية الأربعة مع بعضها البعض نجد أن أكثر الأوعية الضريبية إرتباطاً كانت إرتباط الضرائب على الدخل والأرباح مع الضرائب على التجارة الدولية، حيث معامل الإرتباط بينهم يبلغ 94.4% (كنسبة من إجمالى الضرائب)، 83.2% (كنسبة من الإيرادات). وتعكس تلك النتيجة أن السياسات الضريبية فى بنجلاديش تعمل على تشجيع الإستثمار الأجنبى المباشر من خلال تقليل الرسوم الجمركية وتعوض ذلك من خلال زيادة ضرائب الدخل والأرباح على المتعاملين بالتجارة الدولية.

قياس الأثر الإجمالى للسياسات الضريبية على التنمية الاقتصادية

وهنا سوف تستخدم الدراسة الحالية النموذج التالى لدراسة الأثر المباشر للسياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش فى الشكل شبه اللوغارتمى كما يلى:

$$\ln \text{Eco. dev}elopment_t = \beta_0 + \beta_1 \text{ Tax Policy}_t + \beta_2 \quad (2)$$

حيث $\ln \text{Eco. development}$ تمثل المتغير التابع وهو التنمية الاقتصادية فى الشكل اللوغارتمى، و β_0 تعبر عن ثابت المعادلة، بينما β_1 تعبر عن معامل السياسة الضريبية فى بنجلاديش، β_2 تعبر عن متجه معاملات المتغيرات المساعدة أو الضابطة الأخرى المؤثرة فى التنمية الاقتصادية. بينما t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة فى الدراسة (2001-2016)، وأخيراً u_t تشير إلى حد الخطأ.

جدول 2. مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج القياسى الأول

			(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
Total taxes (%)	RGDPc_growth	(1)	**1**	**0.6762**	**0.4379**	**-0.3535**	**-0.3921**	Revenue (%)
				[3.434]***	[1.823]*	[-1.414]	[-1.595]	
	Income taxes	(2)	**0.6260**	**1**	**0.4713**	**-0.8317**	**-0.6936**	
			[3.004]***		[1.999]*	[-5.604]***	[-3.603]**	
	Product taxes	(3)	**-0.1382**	**-0.0649**	**1**	**-0.4684**	**-0.5945**	
			[-0.522]	[-0.243]		[-1.984]*	[-2.766]**	
	International trade taxes	(4)	**-0.5451**	**-0.9440**	**-0.2598**	**1**	**0.7419**	
			[-2.433]**	[-10.71]***	[-1.007]		[4.140]***	
	Other taxes	(5)	**-0.5498**	**-0.7716**	**-0.3232**	**0.8117**	**1**	
			[-2.462]**	[-4.539]***	[-1.278]	[5.200]***		

ملحوظة: ***، **، * تُشير إلى الدلالة الإحصائية (المعنوية) عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

فبالنسبة للتنمية الاقتصادية؛ فنظراً لأنها عملية متعددة الأوجه، فهى تشمل إحداث تغييرات جذرية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية وحتى الثقافية. إى إحداث تغيرات جذرية فى كل نواحى الحياة وليس على صعيد النمو الاقتصادى فقط. وبالتالى سيكون من القصور التعبير عن التنمية الاقتصادية بإستخدام متغيرات الأبعاد الاقتصادية فقط. لذلك للوصول إلى تقريب جيد لمستوى التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش، فسوف تستخدم الدراسة المؤشرين التاليين للتعبير عن التنمية وهما:

- نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى بالدولار (RGDPc).
- مؤشر التنمية البشرية (HDI)؛ وهو مؤشر مركب ليشمل أبعاد التعليم والصحة والدخل.

أما بالنسبة للمتغير المستقل (المستهدف) وهو السياسة الضريبية (Tax Policy)، فسوف تعتمد الدراسة على متغيرين للتعبير عنه، وذلك للتحقق من قوة وثبات النتائج (Robust) وهى:

- إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي): [Tax revenue (% GDP)] فالسياسة الضريبية المثلى هى التى ينتج عنها تعظيم الإيرادات الضريبية دون الإضرار بمستوى النشاط الاقتصادى، بل على العكس تحفيزه أيضاً.
- ضرائب على السلع والخدمات (% القيمة المضافة للصناعة والخدمات) [Taxes on goods and services (% value added)] . وهنا أيضاً تعكس السياسة الضريبية المثلى إلى تعظيم العوائد الضريبية المفروضة على السلع والخدمات المنتجة، دون التأثير على النشاط الصناعى والخدمى بالسلب.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد تم إختيارها بما ينسجم مع الدراسات السابقة، حيث إتفقت أغلب الدراسات الاقتصادية على أن متغيرات الإنفاق الحكومى، ومستوى التضخم، وحجم الإدخار، والإنفتاح التجارى تُعد من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى علاقة السياسات الضريبية بالتنمية الاقتصادية، بمعنى أخر فإن السياسات الضريبية تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال هذه المتغيرات، والتى تُمثل قنوات إنتقال تؤثر من خلالها السياسات الضريبية على التنمية. فالسياسات الضريبية الجيدة توفر حصيلة ضريبية جيدة لزيادة الإنفاق الحكومى على برامج التنمية، كما أنها تقلل من مستويات التضخم، كما تُشجع على زيادة مستويات الإدخار والتجارة الخارجية، والتى تؤثر بالتبعية على تحقيق مستويات أعلى من النمو والتنمية. وبالتالى فقد تم إستخدام المتغيرات التالية:

- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي). (Gov. Exp.)
- إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي). (Saving_gdp)
- التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي). (Openness)
- التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا). (Inflation)

ومن أجل تحديد الأثار المباشرة وغير المباشرة معاً للسياسات الضريبية ببنجلاديش على التنمية الاقتصادية،

فسوف نستخدم النموذج التالى فى الشكل شبه اللوغارتمى أيضاً كما يلى:

$$\text{In Eco. development}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{ Tax Policy}_t + \beta_2 \text{ Control var.}_t + \beta_3 \text{ Tax Policy} \times \text{Control var.}_t + u_t \quad \ldots(3)$$

ويختلف ذلك النموذج عن النموذج السابق فى وجود المتغير التفاعلى (β_3) كحاصل ضرب مؤشر السياسة الضريبية المستخدم مع المؤشرات الضابطة والتى تعد قنوات إنتقال، أى قنوات لإنتقال أثار السياسات الضريبية المتبعة على برامج التنمية الاقتصادية. وهنا فقد إتفقت الدراسات السابقة على أن أهم المتغيرات الاقتصادية والتى تعد قنوات إنتقال للسياسات الضريبية هى الإنفاق الحكومى، ومستوى الإدخار. وبالتالى فإن β_1 تعكس الأثر المباشر للسياسات الضريبية على التنمية الاقتصادية، بينما β_2 تعكس الأثر غير المباشر للسياسات الضريبية من خلال تفاعل السياسات الضريبية على مستويات الإنفاق الحكومى والإدخار وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية.

ويوضح جدول 3 التالى تعريف المتغيرات المستخدمة بالنموذج القياسى الثانى والثالث، بينما يوضح الجدولين 4 و 5 توصيف إحصائى عام لمتغيرات النموذج القياسى الثانى والتالث ومصفوفة الارتباط بينهما على الترتيب.

ويتضح من جدول 4 وشكل 1 أن نصيب الفرد من الناتج الحقيقيى ببنجلاديش يأخذ إتجاه عام صاعد بإستمرار، حيث إرتفع نصيب الفرد من 591$ عام 2001 إلى 1062$ عام 2016، أى بنسبة زيادة قدرها 80% خلال ستة عشر عاماً. وبالمثل بالنسبة للتنمية البشرية ببنجلاديش، حيث يتضح من الشكل السابق أن مؤشر التنمية البشرية يأخذ هو الأخر إتجاه عام صاعد بإستمرار، حيث إرتفعت التنمية البشرية ببنجلاديش من 0.479 درجة عام 2001 إلى 0.599 درجة عام 2016، أى بنسبة زيادة قدرها 25% خلال ستة عشر عاماً. وعلى الرغم من أن هذه النتائج تُشير إلى تحقيق بنجلاديش إلى إنجازات اقتصادية وبشرية، وتسير بخطى ثابتة فى طريقها نحو التنمية الاقتصادية والرخاء الاقتصادى، إلى أنه مازال أمامها الكثير لتفعله حيث مازالت قيم هذه المؤشرات فى عام 2016 تعكس إلى وجود بنجلاديش فى شريحة الدول منخفضة الدخل وأيضاً شريحة الدول منخفضة التنمية البشرية.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة وهى السياسات الضريبية فيتضح أن الإيرادات الضريبية تشكل 7.75% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط. كما أن الإيرادات الضريبية المفروضة على السلع والخدمات تشكل فى المتوسط 3.74% من إجمالى القيمة المضافة ببنجلاديش. وبتتبع الشكل البيانى لهذين المؤشرين يتضح نجاح السياسات الضريبية المتبعة ببنجلاديش فى تحقيق أهدافها، فنلاحظ وجود إتجاه عام صاعد لهذين المؤشرين. فقد إرتفع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى من 6.6% عام 2001 إلى 9.02% عام 2012 وإن إنخفض بعد ذلك إلى 8.77% عام 2016. وبما أن بنجلاديش تحقق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومتزايدة بإستمرار، فهذا يعكس نجاح السياسات الضريبية فى تعظيم الحصيلة الضريبية دون الإضرار بالأنشطة الاقتصادية، بل على العكس تشجعها كما فى حالة بنجلاديش.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد أن متوسط الإنفاق الحكومى البنجلاديشى يعادل 5.2% من الناتج المحلى وذلك فى مدى يتراوح بين (4.8% - 5.9%) وبالتالى يتضح أن النفقات الحكومية ببنجلاديش تتسم بالإستقرار النسبى. كما نجد أن متوسط الإدخار ببنجلاديش يعادل 35.6% من إجمالى الناتج المحلى، ويتضح من الشكل تحقيق بنجلاديش لإنجازات على صعيد مستوى الإدخار حيث نلاحظ وجود إتجاه عام صاعد للإدخار، حيث إرتفع الإدخار من 28.4% عام 2001 إلى 40.6% عام 2012، وإن إنخفض إلى 37.1% عام 2016. وبالتالى نلاحظ أن تطور مؤشر الإدخار يترافق بشدة مع تطور مؤشر الإيرادات الضريبية.

كذلك نلاحظ أن متوسط الإنفتاح التجارى والمعبر عنه بإجمالى التجارة الدولية يعادل 38.4% من إجمالى الناتج فى مدى يتراوح بين 26.8% - 48.1%. وأخيراً نجد أن متوسط التضخم ببنجلاديش منخفض نسبياً ويعادل 6.73% فى مدى يتراوح بين 2% - 11.4%.

ويتضح من مصفوفة الإرتباط السابقة العديد من النتائج المثيرة للإهتمام كما يلى:

- نلاحظ أن معامل الإرتباط بين متغيرى التنمية الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج، والتنمية البشرية) طردى قوى جداً (شبة تام) 99.1%، وهو أمر جيد يعكس إختيار مؤشرات متناسقة فى التعبير عن مستوى التنمية البشرية ببنجلاديش. وبالمثل نجد أن معامل الإرتباط بين متغيرى السياسة الضريبية المستخدمة (الإيرادات الضريبية، والضرائب على السلع والخدمات) طردى قوى ويعادل 83.8%.
- كذلك نجد أن إرتباط متغيرى السياسة الضريبية (المتغيرات المستقلة) مع متغيرى التنمية الاقتصادية (المتغيرات التابعة) طردية قوية ومعنوية عند مستوى 1%. وهو أمر جيد يعكس قوة العلاقات المعنوية المحتملة فى الإنحدار ويُشير إلى قوة توصيف النموذج. فنجد أن معامل إرتباط متغير الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج كان 91.1% مع نصيب الفرد من الناتج، 93.3% مع التنمية البشرية. بالمثل نجد أن معامل إرتباط الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من القيمة المضافة كانت 68.8% مع نصيب الفرد من الناتج، 72.7% مع التنمية البشرية. وبما أنه قد إتضح من الجدول السابق تحقيق بنجلاديش لتنمية اقتصادية متصاعدة ومستمرة، وبالتالى تُشير تلك النتيجة إلى نجاح السياسات الضريبية المتبعة فى تحفيز التنمية الاقتصادية ببنجلاديش.

جدول 3. تعريف المتغيرات المستخدمة بالنموذج القياسى الثانى والثالث

الرمز	إسم المؤشر	الوصف (المصدر)
RGDPc	GDP per capita (at constant prices of US dollars in 2010)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية، هو مؤشر مركب يقيس متوسط الإنجازات فى ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهما: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والدخل. وبالتالى فهو يشتمل على أربعة مؤشرات فرعية وهى: - متوسط العمر المتوقع عند الولادة. - السنوات المتوقعة فى التعليم. - متوسط سنوات الدراسة، - نصيب الفرد من الناتج. وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (تنمية بشرية منخفضة جداً) و 1 (تنمية بشرية مرتفعة جداً). (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)
Tax revenue (% gdp)	Tax revenue (% of GDP)	تشير إيرادات الضرائب إلى التحويلات القسرية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. وتُستثنى من ذلك تحويلات قسرية معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُعامل الأموال المردودة وتصحيحات إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها بطريق الخطأ على أنها إيراد سلبي.
Product Taxes (% value added)	Taxes on goods and services (% value added of industry and services)	تشمل الضرائب المفروضة على السلع والخدمات الضرائب العامة على المبيعات ورقم الأعمال أو ضريبة القيمة المضافة، وضرائب إنتاج مختارة تفرض على السلع، وضرائب مختارة تفرض على الخدمات، والضرائب على استخراج وإنتاج المعادن، والأرباح الناتجة من الاحتكارات المالية.
Gov. Exp. (% gdp)	Final expenditures of the public consumption of the government (annual% growth)	النسبة المئوية للنمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2000. وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقا) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.
Savings (% gdp)	Total savings (% of GDP)	يُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات.
Openness	Trade (% of GDP)	التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.
Inlation	Inflation, consumer prices (annual %)	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

جدول 4. توصيف إحصائى عام لمتغيرات النموذج القياسى الثانى والثالث

	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Dependent Variable					
RGDPc	16	754.08	167.3	541.29	1062.0
HDI	16	0.5351	0.038	0.4790	0.5990
Independent variables					
Tax revenue (% gdp)	16	7.7482	0.876	6.6112	9.0246
Product Taxes (% value added)	16	3.7355	0.401	3.1230	4.2586
Control variables					
Gov. Exp. (% gdp)	16	5.2116	0.239	4.8457	5.8925
Savings (% gdp)	16	35.631	3.769	28.422	40.596
Openness	16	38.433	6.861	26.858	48.111
Inlation	16	6.7381	2.226	2.0072	11.395

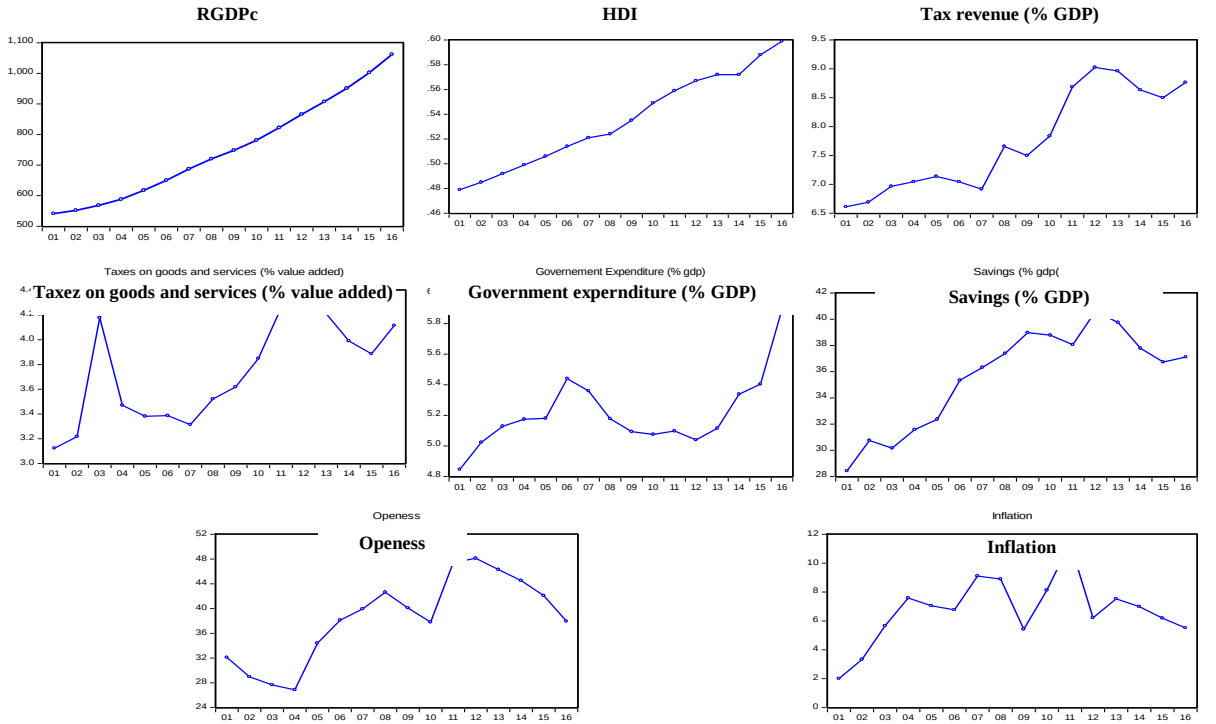

شكل 1. التطور الزمنى لمتغيرات النموذج القياسى الثانى لنجلاديش خلال الفترة (2001-2016)

جدول 5. مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج القياسى الثانى والثالث

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
RGDPc	**(1)**	**1**						
HDI	**(2)**	**0.9909**	**1**					
		[27.58]***						
Tax revenue (% gdp)	**(3)**	**0.9108**	**0.9329**	**1**				
		[8.254]***	[9.698]***					
Product Taxes (% VA)	**(4)**	**0.6877**	**0.7269**	**0.8377**	**1**			
		[3.544]***	[3.961]***	[5.739]***				
Gov. Exp. (% gdp)	**(5)**	**0.5794**	**0.5419**	**0.3087**	**0.2051**	**1**		
		[2.659]**	[2.413]**	[1.214]	[0.784]			
Savings (% gdp)	**(6)**	**0.7561**	**0.8104**	**0.7921**	**0.5849**	**0.2513**	**1**	
		[4.322]***	[5.176]***	[4.855]***	[2.698]**	[0.971]		
Openness	**(7)**	**0.7175**	**0.7542**	**0.8019**	**0.5389**	**0.1287**	**0.5372**	**1**
		[3.854]***	[4.298]***	[5.023]***	[2.394]**	[0.486]	[2.383]**	
Inlation	**(8)**	**0.2578**	**0.3378**	**0.3597**	**0.3538**	**0.1566**	**0.8806**	**0.5038**
		[0.998]	[1.343]	[1.443]	[1.415]	[0.593]	[6.953]***	[2.182]**

ملحوظة: ***، **، * تُشير إلى الدلالة الإحصائية (المعنوية) عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

- وبالنسبة لإرتباط المتغيرات الضابطة مع المتغيرات التابعة (التنمية الاقتصادية) فنجد أن جميعها جاءت إيجابية وتتراوح ما بين متوسطة وقوية، وبالتالى فهى تتفق بذلك مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقعة. كما نجد أن أكثر المتغيرات الضابطة إرتباطاً بالتنمية الاقتصادية ببنجلاديش كانت الإدخار كنسبة من الناتج، يليها الإنفتاح التجارى، ثم الإنفاق الحكومى كنسبة من الناتج، وأخيراً التضخم والذى كان أقل المتغيرات إرتباطاً بالتنمية الاقتصادية.

- وبالنسبة لإرتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض فقد جاءت جميعها ما بين ضعيفة ومتوسطة القوى، بإستثناء الإرتباط بين الإيرادات الضريبية مع كلاً من الإدخار والإنفتاح التجارى. وكذلك الإرتباط بين الإدخار والتضخم. وبالتالى فمن المحتمل عدم تعرض النماذج لمشكلة الإزدواج الخطى (Multi-Colinearity).

- وبناءاً عليه يمكن التوقع من مصفوفة الإرتباط أن يكون تأثير السياسة الضريبية إيجابياً على التنمية الاقتصادية ببنجلاديش، وبالمثل يمكن التوقع أيضاً أن يكون تأثير كافة المتغيرات الضابطة إيجابياً على التنمية الاقتصادية.

النتائج والمناقشة

إستهدفت الدراسة الحالية إلى قياس الأثر الإجمالى للسياسات الضريبية على التنمية الاقتصادية فى بنجلاديش، وذلك للوقوف على أهم السياسات الضريبية المحفزة للتنمية الاقتصادية فى تلك الدولة. بالإضافة إلى دراسة الهيكل الضريبى (أنواع الأوعية الضريبية) ببنجلاديش وأثره على النمو الاقتصادى. وذلك من أجل تحديد أى الأوعية الضريبية المحفزة للنمو الاقتصادى ببنجلاديش. وبالتالى يمكننا ذلك من رسم سياسات مالية واقتصادية سليمة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادى من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من الأوعية الضريبية المحفزة للنمو، فى مقابل التقليل بقدر الإمكان من الإيرادات الضريبية القادمة من الأوعية الضريبية المثبطة للنمو الاقتصادى، وذلك خلال الفترة (2000-2018). وقد إعتمدت الدراسة فى تحقيق ذلك على التحليل النظرى، والتحليل البيانى، وعلى المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية وإستقصاء الأثر طويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وذلك نظراً لقصر الفترة الزمنية المستخدمة فى التحليل. وقد أظهر التحليل البيانى والقياسى العديد من النتائج الهامة والمتفقة مع النظرية الاقتصادية كما يلى:

1. لاغنى عن الضرائب من أجل دعم الوظيفة الأساسية للدولة المستدامة وخلق سياق للنمو الاقتصادي. كما إن تحسين النظام الضريبي هو المفتاح لتمويل الخدمات العامة، والحد من عدم المساواة، وجعل الحكومة أكثر مساءلة والمساعدة في تحسين الاعتماد على الذات.

2. مع مرور الوقت، حقق NBR إنجازات كبيرة حيث استثمر الوقت والجهد لتحقيق أهدافه وإصلاح النظام الضريبي. حيث يتحسن النظام الضريبي في بنغلاديش تدريجياً، ويزيد من الإيرادات ويقلل الاعتماد على المساعدات. ومع ذلك، لا تزال بنغلاديش دولة ذات جهد ضريبي منخفض مع نسبة طفو عالية، مما يعني أن واضعي السياسات في بنجلاديش لديهم المجال والقدرة على اختيار المزيد من تعبئة الإيرادات من خلال الموارد الداخلية من أجل سد العجز في الميزانية.

3. وجدت الدراسة أنه لا يزال هناك الكثير لتحسينه من حيث تحصيل الضرائب لتحقيق نسبة الضريبة المطلوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تساهم الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي بشكل عام أيضًا في تعبئة الإيرادات المنخفضة. ومع ذلك، يعد الإصلاح الضريبي تحديًا سياسيًا ساحقًا، حيث تقاوم المصالح الخاصة الإصلاح بقوة. علاوة على ذلك، لا يزال النظام الضريبي يعاني من الإنفاذ غير العادل، والفساد المنتشر والفشل في ترجمة عائدات الضرائب إلى الخدمات العامة. هناك حاجة إلى قيادة والتزام سياسي أكبر للتغلب على التحديات السائدة.

4. إن متغيرات الهيكل الضريبى (بإستثناء الضرائب الأخرى) تحفز النمو الاقتصادى ببنجلاديش. وأن أكثر متغيرات الهيكل الضريبى أهمية هو الضرائب على الدخل والأرباح. فزيادة الضرائب بصفة عامة تؤدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية والتى تُعيد إستثمارها فى البرامج الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى تحفيز النمو الاقتصادى. كذلك فإن الضرائب على الدخل والأرباح بصفة خاصة تعد الأكثر أهمية لأنها تفرض على النتائج النهائية للأنشطة الاقتصادية وهو الدخل أو الأرباح الرأسمالية المحققة وليس على مراحل الأنشطة الاقتصادية المختلفة كمراحل الإنتاج أو الإستهلاك وغيره. وبالتالى فهى لا تعمل على إعاقة الأنشطة الاقتصادية فى بدايه القيام بها، من خلال جعل هذه الأنشطة أقل جاذبية نتيجة إرتفاع تكلفة القيام بها بسبب الضرائب.

5. أن السياسات الضريبية المتبعة فى بنجلاديش وما يؤول إليه من زيادة الإيرادات الضريبية تحفز زيادة معدلات التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الناتج أو البشر، كما يعد الإنفاق الحكومى قناة الإنتقال الرئيسية والتى تعمل على نقل الأثر الإيجابى للسياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية. فى حين كان للسياسة الضريبية المتبعة تأثير غير مباشر سلبى على التنمية من خلال تخفيض الإدخار. كما أنه يجب على الحكومة المركزية ببنجلاديش تحفيز النمو الاقتصادى من خلال رسم سياسات ضريبية تسمح بزيادة الإيرادات الضريبية من وعاء الدخل والأرباح فى المقام الأول، وبدرجة أقل من التجارة الدولية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم إستخلاصها من الدراسة فإن الدراسة توصي بعدة توصيات من أجل تطبيقها على مصر أهمها:

1. أن الضرائب العادلة ممكنة إذا اتبعت الحكومة المعايير القياسية لتنفيذ السياسة وإذا كانت تحسن الشفافية والمساءلة على أساس المناهج التشاركية.

2. يجب أن يكون دور المجتمع المدني هو توليد ضغط سياسي واسع النطاق من أجل الإصلاح من خلال الانخراط بنشاط في جمهور واسع، بينما يجب أن تكون الحكومة على استعداد لتبني سياسات وممارسات ضريبية عادلة.

3. إن بناء المؤسسات المستقلة والتي يسهل رصدها هو استراتيجية مهمة لكبح الفساد وإساءة المعاملة. وينبغي أن يشمل ذلك عمليات ولوائح واضحة، مصحوبة بقدرة تنفيذية مخصصة.

4. الشفافية والشمولية أمران أساسيان في أنظمة الضرائب العادلة. وهذا يعني أن المواطنين يجب أن يكون لديهم معلومات مفصلة حول كيفية تقييم الضرائب، وكم الإيرادات الضريبية التي يتم جمعها وكيف يتم استخدام هذه الإيرادات. وتعتبر التدابير التي تمكّن المواطنين من مراقبة عدالة جهود تحصيل الضرائب والإنفاق حاسمة.

المراجع

الشهابي، عصام عبدالقادر (2005). ضوابط السياسة الضريبية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

Bala, S.K. (2009). Complexities in the Income Tax Laws: A Quest for a Simpler Taxation System.

Devereux, M.P. and R. Griffith (2003). Evaluating tax policy for location decisions. Int. Tax and Public Finance, 10 (2): 107-126.

Khan, T.I. and M.Z. Sadique (2014). Value Added Tax and Supplementary Duty Act 2012: Concerns and Implementation Challenges", CPD, Dhaka.

Mansur, A.H. (2015). Fiscal Management and Revenue Mobilization, prepared as a background paper for the Seventh Five Year Plan 2016-20 of Bangladesh.

Faridy, N. and T.K. Sarker (2011). Progressivity of Value Added Tax in developing countries: Empirical evidence from Bangladesh. Asia-Pacific Tax Bulletin, 17 (3): 185-191.

Islam, S. (2003). Banglapedia: national encyclopedia of Bangladesh (Vol. 3). Asiatic Society of Bangladesh.

MEASURING THE IMPACT OF TAX POLICY ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN BANGLADESH

Asmaa A.M.A. Yusef[1*] and A.A. Al-Bahtiti[2]

1. Econ. and Political Sci. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt
2. Econ. Sci. Dept., Fac. Technol. and Develop., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The current study aimed to measure the total impact of tax policies on economic development in Bangladesh, in order to determine the most important tax policies stimulating economic development in that country. In addition to studying the tax structure (types of tax vessels) in Bangladesh and its impact on economic growth. This is to determine which tax vessels stimulate economic growth in Bangladesh. Consequently, this enables us to draw good financial and economic policies that stimulate economic growth by increasing tax revenue from tax incentives for growth, as opposed to reducing as much as possible from tax revenues coming from tax containers that discourage economic growth. During the period (2000-2018) . In achieving this, the study relied on theoretical analysis and graphical analysis, and on the standard method in time series analysis and long impact investigation using the Ordinary least squares method (OLS). The study found that the tax policies pursued in Bangladesh and the resultant tax revenues increase stimulate increased rates of economic development, whether at the output level or people, and government spending is the main transmission channel that works to transfer the positive impact of the tax policy on economic development. Whereas, the applied tax policy had an indirect negative impact on development by reducing savings. Also, the central government of Bangladesh must stimulate economic growth by setting tax policies that allow tax revenues to increase from the pool of income and profits in the first place, and to a lesser degree from international trade.

Key words: Tax policy, economic development, human development, sustainable development, Bangladesh

المحكمـــــون:

1- أ.د. إبراهيم يوسف إسماعيل محمد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق.

2- أ.د. محمـــد رمضـــان إســـماعيل أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.